في ختام اجتماع مؤتمر المتابعة لتمويل الألفية

آل محمود: ضرورة تكاتف الأسرة الدولية لدعم الدول الأقل نمواً

هيا آل خليفة: المؤتمر سيمهد الطريق لقمة الدوحة المعنية بالتنمية ٢٠٠٨

كتب- د.طارق الشيخ:

اختتمت أمس أعمال اجتماع المتابعة لتمويل التنمية من أجل تحقيق الاهداف الانمائية للألفية الذي تنظمته وزارة الخارجية بالتعاون مع الجمعية العامة للأمم المتحدة واستمر يومين.

وفي الجلسة الختامية للمؤتمر دعا سعادة السيد أحمد بن عبدالله آل محمود وزير الدولة للشئون الخارجية عضو مجلس الوزراء الى تكاتف الاسرة الدولية من أجل تقديم العون لجميع الدول وخاصة الدول الاقل نموا جنوب الصحراء الافريقية لتحقيق الاهداف الانمائية.

لقد اوضحت المناقشات التي دارت على مدى يومي الاجتماع ان العديد من الدول النامية والأقل نمواً، خاصة تلك التي تقع جنوب الصحراء الافريقية لا تسير على طريق تحقيق اي من الاهداف الانمائية للألفية.

واعرب عن امله في ان تكون المناقشات قد اسهمت في بلورة افكارنا عن افضل الممارسات والتجارب في محورين رئيسيين هما التحديات التي تواجه تحقيق الاهداف الانمائية والتفكر في افضل التجارب والممارسات في هذا المجال حيث انه لم يكن من المنطقي الوصول الى صياغة مواقف نهائية محددة ووضع الاسس التي تسهم في تعميق فهمنا وتحديد مسارنا وصولا الى تقريب وجهات النظر والمزيد من التوافق في الرؤى لكي نصل الى ترتيبات عملية تعضد من المشاركة البناءة التي كانت احدى السمات المميزة للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية والتي نحرص على استمرارها بما يخدم مسيرة التنمية على جميع المستويات الدولية والاقليمية والوطنية.

وقال لقد اسفر اجتماعنا هذا عن حقائق لابد من النظر فيها اذ انه سيكون اثرها بالغا بالنسبة لتحقيق الاهداف التنموية للألفية:

١. لقد تبين من النقاش انه من المحتمل تحقيق بعض من الاهداف السبعة الاولى، الا ان تحقيقها ربما لا يكون ذا اثر عميق.

٢. لقد حققت بعض الدول الافريقية نجاحا ملحوظا بالنسبة لعدد من الاهداف.

٣. لقد انخفضت المعدلات الرسمية للتنمية بنسبة ٥٪ وان تحقيق هدف ال ٧٪ لا يزال بعيداً حيث بلغ متوسط ما قدمته دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) حتى عام ٢٠٠٦م نسبة ٠,٣٪ هذا بالرغم من ان دولا مثل الدنمارك والسويد والنرويج وهولندا تخطوا نسبة الـ٠,٧٪ المحددة.

٤. ان الزيادة التي تم الاشارة اليها عام ٢٠٠٦ تعزى الى الغاء الديون عن دولتين كبيرتين اكثر من ان تكون ناتجة عن زيادات حقيقية في المساعدات الرسمية للتنمية.

٥. كانت هنالك تدفقات للاستثمارات الخارجية ولكنها اقتصرت في كثير من الاحوال على عدد من البلدان الناشئة.

٦. لابد من مساعدة البلدان النامية على وضع وتنفيذ استراتيجياتها الوطنية للتنمية بصورة تعزز من تحقيق الاهداف الانمائية للألفية وذلك من خلال دعم منسق وتدريجي في تنفيذ خططها لتحقيق الاهداف الانمائية للألفية.

٧. لابد من التأكيد على ملكية الدولة لخطط تنميتها.

٨. مع دخول عدد آخر من المانحين والاطراف الفاعلة الاخرى لابد من تشجيع التنسيق والتوفيق بين جميع الشركاء، كما اعربت سعادة الشيخة هيا بنت راشد آل خليفة رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة عن أملها في أن تكلل قمة الدوحة رفيعة المستوى التي ستعقد في دولة قطر العام المقبل ٢٠٠٨ بالنجاح في تجاوز أهم العقبات التي تواجه عالمنا اليوم وهي تمويل التنمية. جاء ذلك في الكلمة التي قدمتها في الجلسة الختامية لأعمال اجتماع تمويل التنمية من أجل تحقيق الاهداف الانمائية للألفية والذي اختتم يوم أمس.

وقالت إن أهمية المؤتمر تأتي في اننا قد بلغنا منتصف المدة المحددة لبلوغ الاهداف الانمائية للألفية بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٥ والتي تعهدت جميع دول العالم على تحقيقها، وان هذا المؤتمر سيمهد الطريق للاجتماع رفيع المستوى القادم المعني بتمويل التنمية والذي سيعقد في الدوحة عام ٢٠٠٨.

ان استضافة دولة قطر لهذا الاجتماع إذ يؤكد على الاسهام الذي تقوم به من أجل تحقيق تلك الاهداف، واهتمامها بتعزيز الدعم الدولي للتنمية.

ان هذا المؤتمر قد ساعد في زيادة توعية المجتمع الدولي بأهمية العمل لتنفيذ الالتزامات الدولية المعنية بتمويل التنمية، اضافة الى التواصل مع الشركاءات مع دول مانحة جديدة بالشرق الأوسط.

وقالت انه في خلال هذا الاجتماع تم تبادل وجهات نظر عديدة بين الدول المانحة والنامية حول العقبات التي تواجه تلك الشراكات، حيث تم تسليط الضوء على افضل السبل لتخطي مثل تلك العقبات. اضافة الى انه تم التأكيد على ضرورة تقيد الدول المانحة بتنفيذ تعهداتها والتزاماتها الدولية التي قطعتها على نفسها من أجل توفير التمويل اللازم لتحقيق التنمية في الدول النامية. وضرورة التزام الدول النامية بمتابعة استراتيجياتهم الوطنية الشاملة. في حين أن هذه الشراكات لابد أن تكون في اطار المحاسبة والمساءلة من الجانبين.

وان اتفاق مونتريه قد بحث تمويل التنمية من عدة أبعاد: الموارد المحلية والخارجية، القطاع العام والخاص. في حين أكد على أهمية الالتزام بالحكم الرشيد. واوضحت ان هناك حاجة ماسة لزيادة المساعدات والتي تأتي في نفس سياق تعهد غلين ايجلز والتعهدات الأخرى، اضافة الى تحسين نوعية المساعدات المماثلة لاعلان باريس. في حين يجب أن لا تمثل تلك المساعدات أولويات المانحين على حساب الدول النامية والاستكون اقل فعالية لتخفيض نسبة الفقر، مما سيعرقل السياسات الوطنية والحكم الرشيد محليا في الدول النامية.

وقالت إن هذا المؤتمر قد أكد على رسالة أساسية وهي انه بالرغم من عدم تساوي نسبة التقدم المحرز لتحقيق أهداف الالفية بين مختلف الاقاليم الى جانب عدم تساويه داخل الاقليم الواحد، نجد انه ما زال هناك امكانية لتحقيق تلك الاهداف عن طريق سياسات صحيحة مدعومة بموارد وافية. واشارت الى انها قد سلطت الضوء في افتتاح المؤتمر على عدة نماذج ناجحة للدول الاقل نموا برهنت من خلالها على أن بلوغ اهداف الألفية أمر ممكن إذا تواجدت قيادات حكومية تتبع سياسات جيدة. على أن يتم تقديم دعم مالي وفني كاف من قبل المجتمع الدولي لتلك الحكومات. في حين تم خلال المؤتمر تقديم عدة عروض من قبل ESCWA، DFID، البنك الدولي والقرى الالفية و OECD توضح التقدم المحرز والتحديات المماثلة لتحقيق الاهداف الانمائية الألفية في عام ٢٠١٥. وفي هذا الخصوص أود أن أشكر بصفة خاصة جميع المساهمين في المؤتمر ممن تقدموا بعروض أو كلمات أو مداخلات.

واضافت بالرغم من ان اتفاق مونتريه قد أشار الى عدد من النواحي التي يجب أن يتم احراز التقدم فيها، يجب علينا في المستقبل القريب الايفاء على الأقل بالتعهدات الدولية الخاصة بالمساعدات، حيث يمكن تحقيق الاهداف الألفية إذا تحققت الارادات السياسية الواعية من قبل جميع الاطراف. واشارت الى الدور الذي تلعبه الأمم المتحدة في مساعدة حكومات الدول النامية لتنمية استراتيجياتها الوطنية الطموحة من أجل تحقيق أهداف الألفية، اضافة الى دورها في تقديم الدعم للمبادرات الخاصة بتنفيذها.

■ آل محمود وهيا آل خليفة خلال الجلسة الختامية للاجتماع

في مؤتمر صحفي ضم وزير الدولة ورئيسة الجمعية العامة

آل محمود: الاجتماع ركز على التنمية التي تهدف لزيادة الدخل

الشيخة هيا: التحديات تتمثل باشتراط المانحين تحديد برامج وطنية لدعمها

الدوحة- أيمن عبوشي:

اختتم اجتماع «تمويل التنمية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية»، في الدوحة أمس الاثنين أعماله بتسليط الضوء على أبرز التحديات التي تواجه مسيرة تحقيق هذه الأهداف حتى ٢٠١٥ العام الذي يرادبه أن يكون نقطة فاصلة للإنهاء على الفقر في العالم.

وقال سعادة السيد أحمد بن عبد الله آل محمود، وزير الدولة للشؤون الخارجية، في مؤتمر صحفي عقده أمس الاثنين بمناسبة انتهاء اجتماع تمويل التنمية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية «إن عقد هذا الاجتماع لتمويل أهداف الألفية، هو مقدمة لمؤتمر دولي قادم رفيع المستوى سيعقد في قطر، في ديسمبر أواخر ٢٠٠٨».

وأضاف سعادته بأنه تمت خلال اجتماع الدوحة نقاشات معمقة في جوانب كثيرة، مشيرا إلى أنه تم التوصل إلى عدد من النقاط المهمة.. وقال آل محمود إنه جرى العمل على معادلة بسيطة عبر التركيز على التنمية التي تعمل على زيادة الدخل، الذي يؤدي بدوره للقضاء على الفقر والجوع.. وأشار سعادته إلى أن قمة الألفية، حددت ٢٠١٥ كعام لتخفيض نسبة الفقر بشكل كبير، لافتا إلى أن المداولات التي شهدها اجتماع الدوحة طرحت إلى الخطوات المطروحة لتحقيق هذا الهدف.

من جهتها توجهت الشيخة هيا بنت راشد آل خليفة، رئيسة الجمعية العامة بالأمم المتحدة، بالشكر إلى دولة قطر، وقالت «لقد وصلنا إلى نصف المدة المقررة لتنمية الأهداف المحددة لعام ٢٠١٥» مشيرة إلى أن اجتماع الدوحة الذي اختتم أعماله أمس الاثنين جاء للإعداد للمؤتمر رفيع المستوى الذي سيعقد في الدوحة في عام ٢٠٠٨.

وبينت الشيخة هيا بأن اجتماع المتابعة شهد مشاركة واسعة من مؤسسات المجتمع المدني، موضحة أن الاجتماع يهدف إلى تطوير شراكات بين الأطراف المعنية.

وأضافت بأن تحقيق التنمية «لا يعد التزاما أخلاقيا فقط» مشيرة إلى أنها استمعت خلال اليومين الماضيين إلى بعض المبادرات الفردية التي قامت بها بعض الجهات قبل قمة الألفية.

ولفتت الشيخة هيا إلى أن التحديات التي تواجه التنمية وخفض مستوى الفقر حتى عام ٢٠١٥ هي اشتراط الدول المانحة، «وجود برامج وطنية بإمكان تنفيذها قبل إرسال المنح والمساعدات» وأضافت أنه عندما يتم طلب دعم فيجب أن تكون هناك خطة للتنمية، وطلب من الدول تقديم خططها لبرامج التنمية.. يمكن للدول المانحة من خلالها أن ترى الجهات التي سيتم تمويلها.. من قطاعات «تعليم أوصحة أو توفير المياه..». بدوره أوضح سعادة الوزير بأنه «من دون الخطط المعدة لا يمكن تقديم المساعدات..» مشيرا إلى أن الدول المانحة تحتاج إلى ضرورة تحديد خطط مرتبة ومعدة، لأنه يصعب تقديم المنح من دونها.. وأشار سعادته إلى أن من خلال تجربته الطويلة في وزارة الخارجية، منذ السبعينيات، وحضوره العديد من الاجتماعات في الأمم المتحدة، وجد أن الحل لا يكمن في المؤتمرات فقط، بل العمل الجاد، والتخطيط السليم داخل الدول المعنية، مؤكدا لتلك الدول «بأن الدول المانحة لن تقدم مساعداتها على طبق من ذهب.. بل يجب على الدول المعنية أن تعمل جاهدة وتسعى للحصول عليها.. المساعدات ».

وقالت الشيخة هيا تعليقا على مسألة «الشروط السياسية المطروحة لتقديم المعونات»، إنها واقع ومن ضمن التحديات التي تواجه الأمم المتحدة، لافتة إلى أن كيفية مواجهتها تظل محط نقاش بين الدول، من خلال الجهاز والتقرير المطروح بين الدول الأعضاء.

وأوضحت أن الشروط الموضوعة من قبل الدول المانحة، هي لمعرفة كيفية صرف هذه المساعدات ومكانها، مشيرة إلى أن حوارا يجري بين الدول المانحة والأخرى المستقبلة لتلك المعونات حول هذه الشروط وكيفية تنفيذ المخططات، بالشكل الذي يتناسب مع استراتيجيتها، ومتطلباتها الوطنية..

من ناحية ثانية، قالت الشيخة هيا إن هناك الكثير من الديون المترتبة على الدول الفقيرة، التي تم إلغاؤها، من قبل الدول المانحة، مشيرة إلى أن هناك التزاما من قبل الاتحاد الأوروبي بدفع ستين مليون دولار، بالإضافة إلى مساعدات من النرويج والسويد، مضيفة بأنه تم تخصيص صندوق من قبل القطاع الخاص، برأسمال مليار دولار، يتلقى دعما من مالك محطة سي أن أن في نيويورك والبنك الإسلامي للتنمية، موضحة بأنه دليل على مساهمة القطاع الخاص الواقعية.

بدوره قال آل محمود، إن «قطر مستمر بالتعاون مع الأمم المتحدة، ضمن برنامج مخطط له ويؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة من الاجتماع» لافتا إلى أن مبادرة قطر ومساعدتها ينطلق من إحساس وطني تجاه الآخرين، بالإضافة لرغبة الآخرين في تقديم المساعدات..

وعن المؤتمر رفيع المستوى المزمع عقده في الدوحة العام المقبل، قالت الشيخة هيا، إن المؤتمر القادم سيكون متابعة لمؤتمر مونتري الذي عقد قبل ثلاث سنوات، حيث ستتم فيه مراجعة ومعرفة ما تم التوصل إليه في مجال التنمية، وتحقيق أهداف الألفية، موضحة أنه جرى تعيين سفيري مصر والنرويج لمتابعة هذا الملف، والإعداد لمؤتمر عام ٢٠٠٨.

من جانبه قال آل محمود، إن قطر لا تزال في طور التنسيق مع الدول الأخرى، ومع الأمم المتحدة حول المؤتمر، مشيرا إلى أن الاجتماع القادم يعتبر رفيع المستوى، وبالتالي سيضم وزراء فما فوق بالإضافة إلى احتمال حضور قادة وشخصيات بارزة مؤكدا أنه سوف يعتمد على نتائج التحضير وكيفية الترتيب والتنسيق مع الأمم المتحدة.

وأوضحت الشيخة هيا أن تمويل مشاريع الألفية تم عبر طريقين، الأول «اتفاق ثنائي بين الدولة المانحة والمستقبلة مباشرة وهذا لا تدخل الأمم المتحدة فيه، والثاني عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاجتماعي والاقتصادي حيث نساعد في دراسة الخطط، وتمويلها وتنسيق تنفيذ المشاريع».

وقال السفير داليوس أكلوكيس، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة إنه تمت الاستفادة من الخبرات العملية التي طرحت في العديد من الدول، والأفكار التي أشار أكلوكيس إلى أنه تم الاستفادة منها، لافتا إلى اهتمام مجلسه بمسألة تخفيض الفقر في العالم. وقال أكلوكيس إن المجلس يعطي الكثير من الرعاية للمناقشات مع البنك الدولي وصندوق النقد في كثير من الأمور، مشيرا إلى أن مهمته تنحصر في تعزيز الحوار بين المؤسستين والدول الأخرى وتحقيق توازن أفضل.

■ سعادة وزير الدولة والشيخة هيا ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة في المؤتمر الصحفي

تصوير: ناصر

النصر يدعو الدول النامية للتمتع بالشفافية

■ ناصر عبدالعزيز النصر

الدوحة - الراية: أكد سعادة السيد ناصر بن عبد العزيز النصر، مندوب دولة قطر الدائم بالأمم المتحدة أن الطموحات هي أكبر بكثير من حجم ما هو موجود حاليا، وقال سعادته في ختام «تمويل التنمية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية»، الذي اختتم أعماله أمس الاثنين في الدوحة، إن الطريق لا يزال طويلا لتحقيق الأهداف الإنمائية للتنمية. وشدد النصر على ضرورة عدم وضع المسؤولية كاملة على كاهل الدول المانحة، مؤكدا أن الموضوع يعود كذلك للدول المستقبلة للمنح، داعيا إياها إلى ضرورة إعادة ترتيب أوراقها وأولوياتها، من أجل إيجاد الشفافية اللازمة.

وشدد النصر على أن الاجتماع لم يهدف إلى تحديد مبالغ كبيرة للمساعدات، مؤكدا أن الجهود التي تتم لحشد الدعم تصل إلى مبالغ قليلة، وأعاد النصر تأكيده ضرورة أن تتمتع الدول التي تتلقى المساعدات بالشفافية اللازمة.

تتوزع على ١٢ دولة أفريقية وواحدة آسيوية

مشروع قرى الألفية يواجه تحدي توفير الموارد المالية لاستمراره

الدوحة- أنور الخطيب:

قال أيان أنغلي احد المسئولين عن مشروع قرى الألفية أن التحدي الذي يواجهه هذا المشروع تحدي الحصول على الموارد المالية لتعميم المشروع في أكثر من مكان وأكثر من قارة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وقدم أنغلي في الجلسة الصباحية لاجتماع تمويل التنمية من اجل تحقيق أهداف الألفية عرضا لمشروع قرى الألفية الذي يعتبر فرصة لتحسين حياة الناس، مشيرا أن المشروع يتعامل الآن مع ١٣ دولة في إفريقيا ودولة واحدة في آسيا وان إدارة المشروع تحرص على دعم وتسهيل الحوار والمساهمة العملية لأصحاب المصالح الحقيقية في نشر التعليم والتنمية في إفريقيا ضيفا أن شركاء المشروع هم الحكومات والسلطات المحلية والمنظمات الدولية والمانحين ومنظمات المجتمع المدني.

وقدم أنغلي تعريفا مختصرا لقرى الألفية واصفا بأنها تنمية متكاملة فهي تهدف إلى تحسين حياة الناس في القرى التي تعمل بها ودعم عملية التنمية الوطنية بحيث يكون هناك تغيرات مستدامة تؤدي إلى تحول اقتصادي يحقق أهداف الإنمائية الدولية.

ويركز مشروع قرى الالفية على البلدان التي تعاني من نقص الطعام في المقام الأول حيث تحرص على تلبية الاحتياجات الأساسية للإنسان من خلال توليد واستثمار الحاجات الزراعية وتشجيع التنوع في العمليات الزراعية.

ويتوزع عمل المشروع الآن على نحو اثنتا عشرة قرية سكنها نحو ٧٠ إلى ٨٠ ألف نسمة يعانون من جوع مزمن حيث يقوم مشروع قرى الألفية من خلال عاملين محليين بتوفير شبكات متكاملة من السلال الغذائية والتموينية بما يخفف الفقر وتدريب المزارعيين وتوفير البذور الزراعية.

وقدم أنغلي أمثلة على عمل قرى الألفية حيث قام المشروع في شمال كينيا بمواجهة آثار الفيضانات وقمنا بحملات عون ومساعدة وقدمنا المطاعيم للحيوانات وكذلك أنشأنا كثيرا من المرافق الخاصة أما في أوغندا فيعمل مشروع الألفية منذ ثلاث سنوات في تنظيم وإنتاج الموز ومساعدة النساء هناك على تنمية مشاريعهن الخاصة أما في كمبوديا فمن خلال منظمات حكومية هناك تم إنشاء عدد من المدارس والمراكز الصحية وأضاف أن هدفنا أن تحقق كل قرية في إفريقيا الأمن الغذائي في المقام الأول وقد حقق مشروع قرى الألفية الأمن الغذائي لنحو ٣٠٠ ألف نسمة في القارة من إطلاقه.

وتعرض أنغلي لمشكلة الملاريا التي تعاني منها العديد من الدول الإفريقية حيث ساهم مشروع الألفية في مكافحة المرض من خلال توزيع الناموسيات والأغطية لمكافحتها مما ساهم في تخفيض انتشار المرض بنسبة ٧٥٪ إضافة إلى توفير المياه الصالحة للشرب في قرى الألفية.

وتعرض أنغلي للتحديات التي يواجهها مشروع قرى الألفية المتمثلة باعتماد ٩٦٪ من الزراعة في إفريقيا على مياه الأمطار حيث المطلوب توفير موارد مائية أخرى وتحدي التخطيط الأسري والتخفيف من الخصوبة في تلك المناطق وبناء الجسور والشوارع وشبكات الكهرباء معتبرا أن كلفة المشروع للشخص الواحد تقدر بـ١١٠ دولارات حيث قدمت الحكومة اليابانية دعما للمشروع بقيمة ٢٠ مليون دولار ونتوقع تبرعات بقيمة ١٠٠ مليون دولار من عدة دول لإعاشة نحو ٤٠٠ ألف نسمة في أفريقيا منهيا أن مشروع قرى الألفية الذي سجل نجاحا ما زال في طور الاختبار وهو يحتاج إلى دعم ومعونات الدول المانحة لتعميمه على أكبر نطاق ممكن لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

■ الجلسة الصباحية ناقشت تحديات الموارد المالية